# مخاطر عدم تماسك الهوية في العراق

**سيف عبد الله تركي**

**الأستاذ الدكتور علي محمود شكر**

**المستخلص:**

**إنّ أعراض وتداعيات الأزمة السّياسيّة في العراق هي أزمات اقتصاديّة، أمنيّة، دستوريّة، تشكيل حكومة، فساد سياسيّ وماليّ وإداريّ، وهي أزمات ثانوية (متغير تابع)، تعاطت الحكوماتُ العراقيّة معها وفقاً بمنهج الإدارة بالأزمات، أو افتعالِ الأزماتِ، أو التّعاطي مع الأزمة بعد وقوعِها بعيداً عن اعتمادِ المنهج الوقائيّ، واتّسمت أيضاً بعدمِ الجديّة.**

## Abstract:

**The symptoms and repercussions of the political crisis in Iraq are economic, security, constitutional, government formation, political, financial and administrative corruption. These are secondary crises (dependent variable), which the Iraqi governments dealt with according to the approach of crisis management, or the fabrication of crises, or dealing with the crisis after it occurred, far from adopting the preventative approach. They were also characterized by a lack of seriousness.**

### المقدمة

تطرحُ مسألةُ الهويّة والمطالب السياسيّة المرتبطة بها إشكالات متعدّدة الأبعاد في دول المنطقة المغاربية منذُ اندلاع ما يصطلح عليه "الربيعُ العربيّ"، والتي تفرضُ الاستجابة الفوريّة لزخمٍ هائلٍ ومتصاعدٍ من المطالب الماديّة والاجتماعيّة للمواطنين، بالإضافة إلى المطالب السياسيّة والرّمزية المتعلّقة بالاعترافِ بالهويات الجماعيّة والفرديّة المتصلةِ باحترامِ الحقوقِ الأساسيّة الجماعيّة والفرديّة، بما يترتب عن ذلك من تحديّات أمنيّة وسياسيّة تقوّض بصورة حتمية استقرارَ الأنظمةِ وتوازنها[١].

إنّ طبيعةَ الأزمةِ في العراق هي أزمةٌ سياسيّة بامتياز باعتبارِها أزمة رئيسيّة، غيرَ أنَّ الحكومات المتعاقبة لم تتعاط معها كأزمةٍ رئيسيّة، وهذا يفسّر لنا التنكُّر لوجودِ أزمة سياسيّة، أو عدمِ وجودِ رؤيةٍ سليمةٍ وإدراك لطبيعةِ الأزمةِ، وعدمِ الجديّة أو القدرة على إدارةِ الأزمةِ السياسيّة، إضافةً إلى

[١]- عبد الحميد بنخطاب، "إشكالية العنف الهوياتي في ضوء الحراك الاجتماعي بالمنطقة العربية، نموذج المغرب"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد ٤/١٤، ٢٠١٥، ص ٦٨.

محاولةِ التعاطي مع أعراضِ وتداعيات الأزمةِ السياسيّة، دونَ التّعرض لجوهرِ الأزمةِ بحقيقتها كونها أزمة سياسيّة، ومع ذلك اتّسمت بعدمِ الجديّة.

إنَّ أسبابَ الأزمةِ السياسيّة، اختلال بنية نظامِ الدّولة القائم على المحاصصةِ والتوافقِ، وهذا يفسّر غيابَ صانع القرارِ السياسيّ بحكمِ مبدأ التوافق، أدّى إلى عدمِ اتّخاذ القرارات أو تعطيلِها، كذلك ضعفُ الأداء الحكوميّ في ضبطِ الجماعاتِ المسلّحة والمنفلتةِ، وحصرِ السّلاح بيدِ الدّول، ضعفُ الأداءِ الإداريّ، وضعف الضوابطِ القانونيّة.

**أهميّة الدّراسة**

تتمحورُ أهميّة الدّراسة كونه في ظلّ التطوّرات العالميّة التي طرأت على فكرةِ الهويّة، فإنّنا عندما نتحدّث عن مخاطرَ عدمِ تماسك الهويّة في العراقَ، إنَّما نحنُ نبحثُ في طبيعةِ العلاقةِ بينَ السُّلوك السياسيّ للدّولة الحديثةِ والمجتمعِ الذّي تنتجه المواطنة في ظلّ مفهومِ الحكمِ الرّشيد التي باتَ باهتمامِ الدّول وبتأييدٍ عالميّ. كما تكمنُ أهميّة تحقيقِ هذا الهدفِ في وضعِ إطارٍ أوليٍّ للدولة في ترسيخِ مفهومِ المواطنةِ.

**أهداف الدراسة**

تتمحورُ أهدافُ الدّراســـة حولَ تبيانِ مخاطرَ عدمِ تماســـكِ الهويّة في العراقَ، ومنها تحديد طبيعةِ العلاقةِ بينَ أشكالِ السّلوك السياسيّ للمؤسّسات الرّسمية في تثبيتِ مفهومِ المواطنة وتوحيدِ هويّة الدّولة..

**اشكالية الدراسة**

بالتالي تتمحورُ اشكاليّة الدّراسة حولَ، ما هي تأثير الوضعِ السياسيّ في العراق على الهويّة العراقية؟

تتفرَّع من الاشكاليّة عدّة تساؤلات نوردُها على الشكل التالي:

١- ما هي البنية الاجتماعيّة وضرورة تطوير مقوّماتها؟

٢- ما هي مظاهر عدم الاستقرارِ السياسيّ في العراق؟

**المناهج المتبعة**

وللإجابة على اشكاليّة هذه الدراسة سنعتمدُ على المنهج التحليليّ، لما تتطلّبه هذه الدّراسة من تحليلٍ وتفسـيرٍ للنصـوص القانونيّة. كما أننا اعتمادنا على المنهج الاسـتقرائيّ، لما تحتاجه الدراســة من قراءةٍ دقيقةٍ للجزئيّات ذاتِ الصّلة بالموضوع.

**هيكلية الدراسة**

وللإجابةِ على اشـكاليّة هذه الدّراســة، فقد اعتمدنا التقسـيم الثنائيّ، تناولنا في المطلبِ الأوّل البنيةَ الاجتماعيّة وضـــرورةَ تطوير مقوّماتها، وتطرّقنا في المطلب الثاني، مظاهرَ عدمِ الاســتقرار السياسيّ في العراق.

## المطلب الأول

## البنية الاجتماعية وضرورة تطوير مقوماتها

لفهمِ نشأةِ الدّولة في لبنان والعراق، يجدرُ بنا الانطلاق من فهمِ تكوينِ الدّولة بدايةً استناداً على تطوّر دراسات القوميّةِ خلالَ تسعينيات القرنِ الماضي، فخلالَ تلك الفترةِ نشأت مدرسة القوميّة الحديثة (modernism)التي ربطت ما بينَ القوميّة كظاهرةٍ حديثةٍ ومتخيّلة ومصنعة، وما بينَ الديمقراطيّة – العلمانيّة كنظامِ حكمٍ وكثقافةٍ سياسيّة جامعة لأفرادِ المجتمع.

أخذت هذه المدرسة بعينِ الاعتبار أنّ الديمقراطيّة كمفهومٍ وكممارسةٍ هي موضعُ جدلٍ متواصل، شأنُها شأنَ الظواهر الاجتماعيّة والسياسيّة عامّةً، ومع الاعتبار أيضاً أنّ الممارسة الديمقراطيّة مسألةٌ نسبيّة خاضعة للتقدم والتراجع.

إنّ الاشارةَ لها ترتبطُ بشكلٍ وثيقٍ بتجربة الديمقراطيات الرّاسخة في العالمِ المعاصرِ، والتي جلّها في العالم الغربيّ، والتي تشيرُ إلى الحكمِ التمثيليّ للشّعب أو حكمِ الكثرةِ، كما تقومُ جميعُها على خصائصَ مشتركةٍ مثل: الحريّة والمساواة والمواطنةِ، والعدالةِ الاجتماعيّة. فضلاً عن ترسّخ تلك الممارساتِ في إطارِ الفصلِ بين السّلطات وتعزيز الرّقابة البرلمانيّة والتي اتّسقت مع انظمةِ الاقتصاد الحرّ، على اعتبارِ أنّ الحريّة لا تتجزأ وأن حريّة التملّك لا تختلف عن حريّة التجمّع والتحزب، والحريّات الاخرى.

وفي الظاهرة القومية، يتضح أن المدرسة الحداثية modernism قد تمايزت عن المدرسة التقليدية primordialism ( يمكن أن نطلق عليها المدرسة البدائية) ، في إثباتِ أنّ القوميّة ظاهرة حديثة تعودُ إلى النصف الثاني من القرنِ قبل الماضي، عندما بدأت المجتمعات والتجمّعات البشريّة في وسطِ وغرب أوروبا متعدّدة الأعراق و اللّغات و الانتماءات في التوحُّد ضمنَ جماعات جديدة أكثرَ تماسكاً أصبح يطلقُ عليها أمم nations وأنّ هذه الجماعات أصبح لها هويّات جديدة تأسّست على مشاعر جيّاشة من الترابط الجماعيّ وتماهي الفردِ في المجموعِ و الاعتقاد بمصيرٍ مشترك.

لعلّ أقوى الأسسِ التي بنيت عليها الهويات القوميّة الجديدة (أو المتجددة) هي الارتباطُ الوثيقُ بأقاليمَ جغرافيّة محدّدة باعتبارها أرضُ الوطنِ التي على الأمّة حمايتُها وعدمِ التفريط بترابِها. وهي الأرضُ التي فرضَ الشّعب سيادته الوطنيّة عليها على شكلِ دولةٍ مستقلّة وحرّة ترفرفُ عليها أعلامُها وتحميها

جيوشُها الوطنيّة التي حلّت محلّ الفرق المرتزقةِ التي كانت تقاتلُ باسمِ الملوكِ واللّوردات. وبهذا ظهرت الدولة القومية nation – state كتعبيرٍ سياسيّ عن الأمّة. [١]

في إطارِ هذا التلاحم بين الشّعب نفسِه وبينَ الشّعب وأرضه طوّرت الأممُ الجديدةُ مظاهرَ هويّاتها القوميّة بالتقاليدِ والأعرافِ والموروثاتِ الشّعبيّة والدينيّة وأعادت إنتاجَها في إطارٍ موروثٍ قوميّ أصبحَ محلّ اعتزازٍ وتقديرِ أفرادِ الشّعبِ جميعاً، بل وأعادَت الذّاكرة الجماعيّة المتخيّلة إنتاجَ ماضي مشترك يؤسّس للمستقبلِ، وإذا ما رصدنا التجربة في لبنان والعراق على هذا المستوى لوجدنا أنّ البعدَ الدينيّ والطبقيّ والعشائريّ هي من العوامل الأساسيّة التي انتجت السُّلطات ومنها السُّلطة التنفيذيّة.

فلبنان والعراق دولتان نشأتا على أنقاضِ الإمبراطورية الدينيّة العثمانيّة والإقطاعيّات التي كانت في واقعِ الأمرِ نتاج جملة من التحوُّلات البنيويّة الاقتصادية والاجتماعية والفكريّة التي شهدتها المنطقة منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر.

نشأَ العراق في ظلّ تبلورِ فكرة الدّولة القوميّة، وانطلاقاً من الثورةِ العربيّة الكبرى التي سعى قادتُها في ظلّ الحربِ العالميّة الأولى إلى الانفكاكِ عن حكمِ الامبراطوريّة العثمانيّة، وانشاءِ دولة عربيّة تقومُ على أساسٍ قوميّ، وفي المحصّلة نشأت الدّول العربيّة ومن بينِها العراق انطلاقاً من فكرةِ القوميّة، التي جاءت نتيجةَ التحوّلات التي أثّرت في ظاهرة القومية الثورة الصناعيّة التي مهّدت لتراتبية اجتماعيّة – اقتصاديّة جديدة عمادُها ما عُرِف بالطبقةِ الوسطى والبرجوازية الصّغيرة والتي بدورِها أنتجت مفهوماً معرفياً وسوسيولوجياً جديداً للجماعةِ الإنسانيّة التي ستعرفُ فيما بعد باسمِ "الأمة،" إذ أنَّ أبرز ميزاتِ هذه الطّبقة الغالبة هي مبدأ المساواة التي تحتّم إعادةَ التنظيم الاجتماعي – السياسي للمجتمع من مجتمعٍ طبقيّ تتمتّع فيه طبقة صغيرة في الحقوق و الامتيازات على حسابِ الأغلبيّة السّاحقة إلى مجتمع متساوي الحقوق والواجبات ضمن القانون الذي يقرّه برلمان تمثيليّ يخضعُ السُّلطة التنفيذيّة لإرادتِه. وهكذا فقد كان أبرز تمثيل لهذه التراتبيّة الاجتماعية الجديدة هو الشّعب أو الأمّة في إطارِ الدّولة القوميّة وهي علمانيّة ديمقراطيّة بالضّرورة.

وتتّسمُ العلاقةُ ما بينَ القوميّة (كظاهرة اجتماعية – سياسية) وما بينَ الديمقراطيّة (كظاهرة سياسية) بأنّها علاقة اشكاليّة ومعقّدة. فمن ناحية يتمّ تقديمُ الدّيمقراطية على أنّها ظاهرة نقيضة ومتعارضة مع القوميّة باعتبار الأولى توصف بأنّها جامعة (inclusive)بينما تقدّم القوميّة على أنّها ظاهرة حصريّة الطابع (exclusive).

[١]-هاني عبادي محمد المغلس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤)، ص ٦١٩.

ويحاجُّ اصحاب هذه الفكرة بأنّ الديمقراطيّة لا تُعنى برسمِ حدودٍ للجماعة الإنسانيّة بقدر ما تسعى إلى تعزيزِ قيمِ المشاركةِ الجماعيّة وتوسيعِ مدى الحريّات الفرديّة على أساسٍ انسانيّ بغضّ النظر عن أيّ روابطَ قوميّة او عرقيّة محدّدة.

بهذا المعنى فإنّ الديمقراطية ذات بعدٍ عالميّ ليبرالي انسانيّ شموليّ، بينما القوميّة ذات طابع حصريّ اقصائي. ويفسّر هذا المدلول التناقضي كيف أن استشراءَ المشاعرَ القوميّة المتعصِّبة ساهمت في ظهورِ أسوأ الديكتاتوريات في أوروبا وبقاعٍ أخرى من الأرض. وبنفسِ المنطقِ يستندُ المدلولُ التفريقيّ بين الديمقراطية والقومية على أن الديكتاتوريات والأنظمة الشمولية التوتالتارية طالما اعتمدت على تأجيج المشاعر القومية لتبرير استمرارها في الحكم و اعتبارها وسيلة تستمد منها الشرعية السياسية عوضاً عن شرعية صندوق الانتخابات. [١]

لكن من ناحية ثانية، تقدم القومية والديمقراطية كظاهرتين متلازمتين من حيث ظهورهما وتطورهما التاريخي، بل وأن القومية شكلت شرطا مسبقاً لنشوء الديمقراطية ووعاء لبقائها واستدامتها. ويركز هذا الخطاب على الصيرورة التاريخية لظاهرتي القومية والديمقراطية في اوروبا بدءاً من القرن الثامن عشر، كنتاج لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية تظافرت وتطورت، فكانت تجربة العراق مع قيام دولة العراق في المرحلة ذاتها.

إذا كانت الثورة الصناعية في أوروبا - بآثارها الاقتصادية والاجتماعية الهائلة على بنية المجتمع الأوروبي - قد مثلت الإطار العام لتطور الظاهرتين القومية والديمقراطية، فإن فهم علاقة التطور التاريخي لكل من هاتين الظاهرتين في لبنان والعراق، لا يتم دون الوقوف على مفهومين مختلفين لكنها متداخلين، تقترحهما الدراسة كمعامل اقتران بين الظاهرة القومية والديمقراطية، وهما ما يعرفُ بالمساواة الجماعية أولاً وما يعرف بالفردانية ثانياً. هذان المفهومان لا يمكن أن تتشكّل قومية راسخة بدونهما، ولا يمكن أن تتشكّل ديمقراطية راسخة بدونهما.

يقصد بالفردانية individualism أنّ الفردَ هو الوحدة الأساسيّة في المجتمعِ، وأنّ الفرد، كقيمة، يعلو على أيّ وحدة اجتماعيّة أخرى. ومن منظورٍ قانونيّ فإنّ الفردَ مسؤول عن نفسِه أمامَ القانون، وفي التّطبيق السياسيّ للمصطلحِ فإنّ الفرد يتمتّع بالحريّة وبالحقّ في الاختيارِ وبالحقّ في التملُّك، وان الدّولة مسؤولة عن توفيرِ الأمنِ للأفراد وحماية حقوقهم وتأمين عيشِهم. ويقصدُ بالمساواتية

[١]-هاني عبادي محمد المغلس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٦٢٠.

egalitarianism أن جميع أفراد المجتمع متساوون في نظر الدولة في الحقوق والواجبات العامة. وأن المساواة بين الافراد تؤدي الى المساواة الاجتماعية. [١]

في الواقع يمثل هذان المفهومان معيناً لا ينضب في تجلياتهما المجتمعية / السياسية المتنوعة بالنظر الى اقترانهما بالظاهرة القومية والظاهرة الديمقراطية معاً، بحيث يشكلان بحق اساساً للاعتقاد أنهما معامل اقتران حقيقي للصيرورة القومية / الديمقراطيّة، ومشكاة واحدة لانبثاقهما في فضاء الدولة والمجتمع. وحتى لا نسهب نظرياً في تبيان دور كل من المساواة والفردانية في توليد الظاهرة القومية والظاهرة الديمقراطية، سنسوق خمسة من المقولات النظرية الرئيسية في هذا الصدد، لعلها تغني عن كثير من الجدل والنقاش النظريّ. فهناك خمس مقولات نوردها كالتالي: [٢]

المقولة الأولى: أن الأمّة بوصفِها الحديث هي عبارة عن مجموعة من الأفراد المتساوين في الحقوق والواجبات، والذين يتشاركون معاً الاعتقاد بأنهم يشكلون أمة ذات سيادة على اقليم جغرافي محدد. فهم معاً يحتفظون برواية مشتركة تحدد فيها ملكية الجغرافيا والتراب الوطني، وتترسخ فيها القناعة بالسيادة السياسية على الارض من خلال الدولة.

المقولة الثانية: ان الفردانية والمساواة المجتمعية تؤسسان لمفهوم المواطنة. وبالنظر الى ان المواطنة هي الشرط الاساسي لقيام الأمة فان المواطنة في الوقت نفسه هي شرط اساسي للظاهرة الديمقراطية.

المقولة الثالثة: ان الفردانية و المساواتية تؤسسان لمبدأ تقرير المصير. لقد تأسس مبدأ تقرير المصير على فكرة الامة الواحدة التي يرى أفرادها مجتمعين أن مصيرهم كوحدة سياسية وكجماعة متخيلة يتقرر بشكل جماعي.

وبالعودة الى أفكار منظري العقد الاجتماعي فإن ما اسموه " الارادة العامة" هي بحد ذاتها محصلة أو مجموع ارادات الأفراد الاحرار العاقلين. ولا يمكن لتلك الارادات الفردية أن تتشكل معاً بدون مبدأ المساواتية الجماعية. وقد كان لتبلور مبدأ تقرير المصير خاصة بعد ظهور المبادئ الويلسونية في اعقاب الحرب الأولى تعبيراً عن سيادة الدولة القومية في إطار عصبة الأمم المتحدة، ممهدة بذلك للأطروحات المعاصرة للواقعيين في توصيف سيادة الدولة كأساس للعلاقات الدولية، بعد ان كانت اتفاقية سلام ويستفاليا عام ١٦٤٨ هي البذرة الفعلية لهذا المبدأ.

المقولة الرابعة: أن الفردانية والمساواتية ضرورتان لتحقيق الدمج الوطني في إطار الدولة القومية. ان الغاية الاساسية من الدمج الوطني هي تماهي الفرد بالدولة باعتبار الدولة هي التمثيل الطبيعي للفرد والجماعة على السواء. وتعتبر المشاركة السياسية الديمقراطية هي وسيلة الدمج الوطني

[١]- تيودور فون أدرنو، محاضرات في علم الاجتماع، ترجمة جورج كتورة، ط١، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٤.

[٢]- المرجع نفسه، ص ٢٩.

الرئيسية، وتؤدي المؤسسات السياسية، من أحزاب ونقابات وجماعات ضغط وروابط مصلحية وظيفة الدمج الوطني للأفراد عبر خلق الاجماع الوطني على القضايا الوجدانية او الرمزية التي تمس الأمة ككيان سياسي اجتماعي.

المقولة الخامسة: أن الفردانية والمساواتية تتفاعلان معاً لتكوين ما يعرف بالهوية الوطنية وهي جملة المميزات التي تشكل الحدود الثقافية والحضارية للجماعة القومية وتميزها عن الجماعات القومية الأخرى والتي تشمل العادات والتقاليد والموروث الجماعي. في التجربة اللبنانية والعراقية، فإن المجتمعان حكمتهما الطبقية والطائفية والاثنية مما غيَب عامل المساواة الذي يسهم في احتواء التناقضات الناتجه عن التنوّع، ويسهم في إخراج الفرد من إطار طائفته وعصبيّته.

على وقعِ هذا التأطيرِ النظريّ/ التاريخيّ للمرحلة التي كانت نواةُ الدّولة تتبلورُ فيها في كلّ من لبنان والعراق، جاءت تجربةَ قيامِ الدّولة، ووضعِ الدّستور الذي يحدّد طبيعةَ النظامِ السّياسيّ، وتنظيمِ المؤسّسات وتبلور السلطة التنفيذيّة التي كانَ للعاملِ القوميّ بعداً أساسياً فيها، لكنّ التجربةَ الديمقراطيّة اختلفت. [١]

تسودُ حالة من تكريسِ الاختلافات في العراق؛ إذ تشكل الحالة العراقية نموذجا لمدى تأثير معضلة الهوية الوطنية على عملية إعادة بناء الدولة بعد سقوط نظام "البعث"، حيث تشهد بزوغا للتكوينات الأولية سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية لتمثل فاعلا منازعا للدولة في سلطاتها ووظائفها، وبالتالي هويتها. اعقبت مرحلة سقوط نظام "البعث"، نمواً للهويات الفرعية، وتكريساً لإشكالية الهوية الوطنية، علاوة على عودة القبائل للتأثير الفعال في مجريات الأحداث في الساحة السياسية.

وبالرغم من النقاشات التي تطفو على الساحة السياسية والمرتبطة بقضايا الحريات الفردية والمساواة وغيرها كمسألة الإرث، إلا هذا النقاش يبقى في إطاره السياسي والقانوني مقبولا ما دامت الطبقة السياسية وهيئات المجتمع المدني تؤمن بأن المسألة لا تتعدى حدود الدفع بعملية التحديث السياسي للدولة.

غير أنه يبقى من المهم تبيان ما يهدد هذه الهوية الوطنية العراقية من اختراق خارجي، حيث أنه بالإضافة إلى عامل العولمة التي يهدم الحدود الجغرافية والثقافية، نجد عوامل أخرى تؤثر أيضا في الهوية العراقية كالتركيبة الإثنية والموقع الجغرافي للبلد، إضافة إلى البعد القانوني والتاريخي والثقافي، وهذه الأبعاد جميعها تحسم الهوية العراقية.

[١]- باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، ط١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص ١٢.

وعليه، يمكن القول أن المجتمع العراقي مازال خاضعا لأنماط التنظيم القبلي والعشائري، وعملية التحديث لم تتغلغل بالشكل الذي يسمح بإرساء معالم وأسس دولة حديثة تنصهر فيها كافة مكونات المجتمع، على قاعدة المواطنة التي تحد من حالة الفوارق القائمة على أساس اثني أو قبلي أو عرقي، والتي غالبا ما كانت وراء اندلاع موجة من الحركات الاحتجاجية[١].

لا يخلو الحديث عن الاندماج الاجتماعي من مفارقة؛ فمفهوم المجتمع ذاته ينطوي على قدر من الترابط والتماسك والتشابك، لذا يضمن حدا من الاندماج لا يغدو المجتمع لولا وجوده مجتمعا بالتعريف[٢]. ومن هنا يبدو الحديث عن الاندماج الاجتماعي حديثا عن درجة التلاحم والتماسك في المجتمع والتضامن بين مكوناته، حيث يفرق "ايميل دوركايم Emile Durkheim" بين نمطين من الاندماج الاجتماعي عرفتهما المجتمعات البشرية: الأول ميكانيكي (آلي) يجري على قاعدة التشابه في الأدوار والوظائف، والثاني عضوي تتمايز فيه الأدوار والتخصصات بفعل التقدم الصناعي وتقسيم العمل ومستوى الحريات والنشاط الاقتصادي[٣].

إن تحليل دوركايم مشوب بالأيديولوجيا كما لاحظ "موريس دوفيرجيه Maurice Duverger"، لكنه يتجاوز الحد الأدنى من التشارك الاجتماعي الطبيعي إلى بناء علاقة إيجابية تضمن تماسك النظام الاجتماعي واستقراره وظيفيا عبر تكييف الأنا الفردية مع الأنماط المعيارية للمجتمع، ومع ملاحظة أن تحقيق الاندماج لا يتوقف على قدرة الفرد والجماعة على استيعاب متطلبات بقاء النظام الاجتماعي فحسب، بل يشمل أيضا الدرجة التي يبديها المجتمع نفسه من الاندماج بما يدفع الفرد إلى الانخراط والمشاركة وإبداء رأيه بكل حرية أو العكس.

ومن جهة أخرى، ينسجم مفهوم الاندماج الاجتماعي مع فكرة بناء الأمة أي تحقيق أكبر قدر من التجانس الاجتماعي والثقافي واللغوي، وذلك عبر خلق شعور عام بهوية وطنية مشتركة تحقق للمجتمع انسجامه ووحدته[٤].

وهكذا، فمفهوم الاندماج الاجتماعي هو مفهوم وظيفي بالأساس، حيث يُعنى بتحقيق تكامل الأفراد والمجتمعات مع النظام الاجتماعي، لكنه بالمقابل اتسع في الأدبيات المرتبطة بالدولة ليشمل عمليات بناء الأمة وتحقيق تجانسها الثقافي والاجتماعي. كما ضاق استعماله في أدبيات التعددية الثقافيّة التي

---

[١]- عباس بوغانم، "الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود: مخاطر التفكيك وإمكانات التجاوز"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، ٢٠١٦، ص ٩٢.

[٢]- تيودور فون أدرنو، محاضرات في علم الاجتماع، ترجمة جورج كتورة، ط١، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٩.

[٣]-هاني عبادي محمد المغلس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤)، ص ٦١٩.

[٤]- باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، مرجع سابق، ص ١٣.

أخرجت عنصر الثقافة من إطارٍ مفهوم الاندماج مكتفية بتكاملٍ اجتماعي تحتفظُ فيه كل جماعة بثقافتها وهويّتها الخاصة. واتسع أيضا، ليشملَ قضايا الفقر والمشاركة والعدالة في التوزيع وحق الولوج والانتفاع بالخدمات العامة والحصول على الموارد، وغيرها من الحقوق الأساسية.

وعليه، يتخذ مفهوم الاندماج الاجتماعي معنى السيرورة التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم؛ أفقيا بتمثل قيمها وعاداتها وأنماط عيشها، وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم إلى مؤسسة الدولة، وتوطد ولاءهم لها[١].

وبالعودة للحالة المغاربية، على الرغم من المنجزات التي تحققت في ميادين كثيرة لم تستطيع النظم السياسية توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي بشقيه الأفقي والعمودي، أي التحام الأفراد بجماعاتهم واندماجهم في مجتمعاتهم، وذلك بتمثل القيم الجماعية وأنماط العيش المشترك، وانصهارهم في الروح العامة للجماعة، واندماجهم موازاة لذلك في مؤسسة الدولة وولاءهم لها[٢].

وعلى هذا الأساس، تتجلى أهم مرتكزات تحقيق الاندماج الاجتماعي في العراق في فك معضلة تعدد الولاءات وتعزيز الولاء للدولة، ذلك أنه من أهم مقتضيات الدولة المدنية هو الولاء للدولة والوطن؛ الدولة ككيان بغض النظر عمن يحكمها. فإذا كان الفرد الذي يعيش في كنف الدولة متعدد الانتماءات بقدر تعدد الدوائر الهوياتية، فإن تحقيق الولاء للدولة يقتضي تجاوز الانتماءات القبلية والعرقية والدينية واللغوية إلى الانتماء إلى الدولة كمركز سياسي٣.

والواقع أن التحولات التي شهدتها الدولة العراقية منذ عام ٢٠١١، أظهرت مدى ضعف ولاء الأفراد للدولة، بل وتلاشى هذا الولاء في الكثير من الدول. ويشكل تجاوز إشكالية تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين الأفراد أحد التحديات التي تقف عقبة أمام تحقيق الدولة المدنية ومجتمع المواطنة، وعبرهما الاستقرار والأمن الاجتماعي. ومن ثم ضرورة تغليب الانتماء إلى الوطن، وذلك من منطلق أن المواطنة الحقة تتنافى وتقديم الولاء السياسي لأي سلطة جزئية في الدولة على الولاء السياسي لسلطة الدولة نفسها[٤].

---

[١]- محمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٦٦٧.

[٢]- المرجع نفسه، ص ٦٦٩.

[٣]- عباس بوغانم، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، مرجع سابق، ص ٩٦.

[٤]- عباس بوغانم، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، مرجع سابق، ص ٩٦.

## المطلب الثاني

## مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق

يعتبر العراق إحدى أبرز بؤر التوتر في العالم، ويحتل موقع متقدم بين الدول التي تعرف هشاشة كبيرة، لجهة تعرضه لصراعات داخلية ودول تمر بمراحل انتقالية متعثرة، وأخرى تعرف تصدعات داخلية. مما بات ينذر بخطر تفكيك الدولة القطرية المغاربية بسبب تنامي النزعات الانفصالية، فالهويات الفرعية؛ المذهبية واللغوية والإثنية، والتي ظلت مقموعة لعقود لم تبقى في حدود ودائرة التعبير الثقافي، بل انتقلت إلى إطار سياسي لا مركزي ثم اتحادي، وبات يؤشر بفعل التوترات التي تعرفها المنطقة للانتقال إلى كيانات سياسية ذات نزعات انفصالية، وبعضها بدأ يتحول إلى حركات انفصالية كما هو الحال في المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا.

ومما لا شك فيه، تعد ظاهرة الانفصال إحدى الظواهر الضاربة في التاريخ، والتي غالبا ما تبزغ عند ضعف الدولة المركزية. والحديث عن الدول المغاربية له خصوصية ترتبط عضويا بمسألة النزوع إلى الانفصال، ففي ظل انشغال العالم بما يحدث بالشرق الأوسط، وفي ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة المغاربية، والتي تعيش على وقع عدد من التهديدات والتحديات الأمنية، إذ باتت مناطق عديدة في الإقليم المغاربي ومنطقة الساحل جنوب الصحراء مرشحة لعمليات الانفصال بسبب توفر الظروف المصاحبة لضعف الدولة المركزية؛ كما هو الحال في ليبيا ومالي، بالإضافة إلى انتشار الحركات المسلحة العابرة للحدود والمتشبعة بالأيديولوجيا الدينية (تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حركة أنصار الدين بمالي، وغيرها)[١].

ومع التسليم بمسألة المخاطر المحدقة بأمن الدول المغاربية، فإن مخاطر الانفصال وتفكك الدول يعدان إحدى أخطر التهديدات التي تواجه الدولة الوطنية في الألفية الثالثة، والذي يعد الهدف الاستراتيجي للجماعات دون الدول، سواء الجماعات الإرهابية المسلحة أو التي تعد مكون من مكونات الدولة ولديها نزعات انفصاليّة، والتي أضحت رقما صعبا في معادلة الأمن والحفاظ على كيان الدولة الموحدة.

بداية لابد من أن نشير الى العوامل التي تسببت في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وبشكل مختصر – قبل الدخول في مظاهرها فيه وهي: [٢]

---

[١] - محمد بوعمري، "الانفصال القسري": من الشام والعراق إلى المغرب العربي وأفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٥/٠١/١١، https://futureuae.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\١٢\١٢.

[٢] - حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠١٣، ص ٢٣٦ -٢٣٧.

أشكالية الوحدة الوطنية (التنوع الديني والاثني)

ضعف البناء الاجتماعي – السياسي وغياب النضج المؤسساتي.

إشكالية تكوين المؤسسات الامنية.

الازمات الاقتصادية وتعثر التنمية

الوجود الاجنبي واشكالية القبول والرفض

التدخل الخارجي (الاقليمي والدولي)

وكان لهذه العوامل مجتمعة الدور الحاسم في تفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وكان لهذه الظاهرة مظاهر عدة يمكن أيجازها بالآتي.

الخلافات الحكومية الداخلية:

يمثل هذا المتغير عامل آخر أسهم في تعزيز حالة (اللاإستقرار) السياسي في العراق، بقدر ما تأثر هو بدوره بواقع التدهور الأمني، إذ عمل كلا المتغيرين على تغذية بعضهما للآخر في صورة من الترابط الجدلي، وتبدو هذه نتيجة منطقية إذا علمنا أن عدم الاستقرار السياسي في أحد أوجهه هو انعدام فاعلية النظام، وعليه حتى وأن حافظ النظام شكلياً على حالة (عدم التغيير الحكومي) إلا أن عدم قدرته على العمل في ظل بيئة غير مؤاتيه له يمثل كابحاً لشيوع حالة الاستقرار السياسي، وعليه يعمل عدم الإستقرار والمتمثل بالإرهاب على تعزيز حدة الشلل السياسي الحكومي. ويبدو أن هذا الشلل قد رافق تشكيل النظام السياسي الجديد منذ البداية، فمنذ نقل السيادة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، أخذت الأطراف السياسية المختلفة تتنافس فيما بينها من أجل إعادة توزيع الموارد الاقتصادية – الاجتماعية وعلى أدوات السلطة السياسية، ويبدو بما لا يدع مجالاً للشك أن الصراع السياسي الحكومي عكس وجود مساعي متناقضة متعاكسة في الاتجاه: مساعي لإزالة الحيف واستعادة امتيازات وحقوق كانت معدومة وبالمقابل هناك مساعي لاستعادة السلطة والنفوذ.

إنّ تلك التيارات والقوى متقاطعة فيما بينها إزاء دستور توافقي فيه من التناقضات الشيء الكثير، وهي ذاتها كانت غير مقتنعة بإقامته وتطبيقه، نجدها في أوقات لاحقة على نفاذ الدستور، وتستعين بفقرات محددة منه وليس بالدستور ككحكم؛ بل وصرح أكثر من مسؤول سياسي أنه مع تعديل الدستور دافعه في ذلك مصالحه ومصالح مجموعته السياسية.

ومن هذه التناقضات، في صوغ الدستور واجه العراقيون نوعين من التحديات. تمحور النوع الأول التحديات حول التوصل إلى إجماع عراقي على القيم السياسية الاجتماعية التي يفترض أن تعبر عن الهوية الجمعية العراقية. ظهر الخلاف مبكراً بشأن ماهية هذه القيم وتمثلت أهم نقاطه بمسائل عروبة العراق وانتمائه، ومعنى وحدته كبلد وكيفية ضمان هذه الوحدة. هذا علاوة على قضايا اخرى لا تقل

اهمية مثل إدارة الثروات الطبيعية وتوزيع عوائدها ودور الدين في التشريع وحقوق المرأة. لسوء الحظ لم يتم التوصل إلى اجماع بشأن هذه القضايا بين القوى السياسية والاجتماعية الممثلة في لجنة صوغ الدستور وكان على صندوق الاقتراع ان يحسم هذا الخلاف بعد أن فشلت طاولة المفاوضات في حسمه وساد البلد جو من الاحتقان السياسي بسبب عدم حصول الاجماع المرغوب على الدستور. (١)

اما النوع الثاني من التحديات فتمثل بإيجاد موازنة حقيقية بين القيم الجمعية العراقية، او بعضها على الاقل، والقيم الديموقراطية العالمية التي يراد لها ان تسود في عراق المستقبل. في هذا الصدد كان العراقيون أكثر حظاً اذ كانت هناك ثمة موازنة تقريبية بين الاثنين الى حد ما رغم ان هذه الموازنة تبدو في بعض الاحيان اشبه بمحاولة الجمع بين المتناقضات التي كان احد امثلتها ما نصت عليه المبادئ الاساسية في الدستور بشأن عدم جواز تشريع قانون يتعارض مع ثوابت الشريعة الاسلامية في ذات الوقت الذي منعت هذه المبادئ نفسها تشريع اي قانون يتعارض مع القيم الديموقراطية.

إن الدولة هي مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلياً، وهي هوية يعرف بها الإنسان نفسه، وهي مشروع سياسي موجه نحو الخارج أيضاً، يستطيع المواطن خلاله العيش في كنف مؤسسات تضمن سلامته وتضمن بقاءه[٢] ، إلا أن ما أُقرَّ في الدستور العراقي، يكاد يتفق عليه شريحة واسعة من الباحثين أنه دستور لا يضمن بناء دولة جديدة وفاعلة[٣] .

ويعيش النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ أزمة معقدة على المستويات كافة، وفي القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أدى الى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، إذ اختفت لغة الحوار والتسامح، وحلَّت محلها لغة التعصب والتطرف، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي.

وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما نتج عنه خطر اللجوء الى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والإعمار للنهوض بالواقع العراقي، الأمر الذي عمق أزمات النظام السياسي، إذ أصبح معرضاً لانهياره كدولة مع عدم وجود أو ضعف استراتيجيات ناجعة للوصول بالدولة الى حافة البناء من جديد.

---

[١] - إيلينا غوردون، عمران سلمان، وآخرون، آراء في الدستور العراقي، اوراق ديمقراطية، العدد ٦، العراق ٢٠٠٥، ص ١١.

[٢] - إحسان المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩١، ص٦٠- ٦٤.

[٣] - سير الجميل، الهوية العراقية: تشكيل معنى واستعادة جذور، محاضرة في الجمعية العراقية/ تورنتو، ١٦ أيار ٢٠١٠، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٢\٣.
http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=index-20100827-1878 ،

وتمتاز عملية بناء الدولة العراقية بكونها مسيسة بالمساومات الطائفية والعرقية، ومنطلق للمحاصصة، وهي العوامل التي تعرقل إعادة بناء الدولة في العراق. فالحكومة قامت على أساس التوازن الطائفي وتعاني الكثير منه، إذ يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة تصيب الحكومة في كفاءتها، وتهددها بالجمود والتكلس، وتعرقل عملية صناعة القرار [١]، ونتيجة لذلك جاءت الحكومة هشة، فضلاً عن ضعف الكفاءات وقلة التجربة، وذلك بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والإثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة [٢].

وعلى الرغم من صور الديمقراطية التي يتمتع بها النظام السياسي العراقي كالانتخابات، إلا أن النظام السياسي ما يزال لا يمثل طموحات المواطن، مما انعكس على واقع ومكانة النظام السياسي وفقدانه لفرصة تبني استراتيجية موحدة لبناء الدولة والنظام السياسي، على أسس ديمقراطية صحيحة.

## الخاتمة

لقد جاء المشهد السِّياسي في العراق بعد الاحتلال مُثقلاً بالأزمات؛ نتيجة خلط الأوراق من خلال إثارة الفتن الطّائفية، وأعمال العنف، والقتل، والإرهاب، ومعظمها ذات جذور ترتبط بقوانين قوات الاحتلال، الّتي كانت الفاعل الأكبر في صناعة تلك الأعمال، من خلال تحريك الإرادات السّياسية لصالح أجندتها؛ بهدف تمرير مشاريعها ، حتى تبقى وحدها الّتي تمتلك مفاتيح حلّ الأزمات في العراق، سياسية أكانت أم اقتصادية؛ من أجل إبقاء العراق خارج معادلة المنطقة الإقليمية، وهذا ما يتفق مع الاستراتيجية الاسرائيلية بالتَّحديد، فإنَّ الولايات المتحدّة، والدُّول الغربية تحديداً لم تعمل بهذا القدر من الفاعلية في شؤون البلدان الأخرى، لولا العملاء الذين تسميهم تأدباً (المتعاونين معها). لقد أدَّى احتلال العراق الّذي أسقط السُّلطة الحاكمة والمؤسسات معاً، إلى زوال الكوابح أمام النّزاعات الطّائفية والعرقية المتنوعة، إذ إنَّ المجتمع العراقي رزح تحت سلطة مركزية، ألغت الهويات والانتماءات الجانبية جميعها لحساب الولاء لها، وبدأ أغلب أفراد المجتمع يستعيدون هوياتهم الضَّيقة، وهذه الصفة لازمت أغلب الطوائف العراقية بعد الاحتلال، حيث أصبح الانتماء الدِّيني أو العرقي المرجع الوحيد الّذي يستمدون منه الولاء.

---

[١]- طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٨)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، كانون الأول ٢٠٠٩، ص ١١٤.

[٢]- مجموعة باحثين، حالة الأمة العربية ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧: أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٣.

## المصادر


### الكتب

١- إحسان المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩١.

٢- حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠١٣.

٣- هاني عبادي محمد المغلس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.

٤- عباس بوغانم، "الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود: مخاطر التفكيك وإمكانات التجاوز"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، ٢٠١٦.

٥- محمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.

٦- باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، ط١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠١١.

٧- تيودور فون أدرنو، محاضرات في علم الاجتماع، ترجمة جورج كتورة، ط١، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٤.

### المجلات

١- مجموعة باحثين، حالة الأمة العربية ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧: أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٢- عبد الحميد بنخطاب، "إشكالية العنف الهوياتي في ضوء الحراك الاجتماعي بالمنطقة العربية، نموذج المغرب"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤/٤، ٢٠١٥.

٣- إيليانا غوردون، عمران سلمان، وآخرون، آراء في الدستور العراقي، اوراق ديمقراطية، العدد ٦, العراق ٢٠٠٥.

٤- طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٨)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، كانون الأول ٢٠٠٩.

### المواقع الالكترونية

١- سير الجميل، الهوية العراقية: تشكيل معنى واستعادة جذور، محاضرة في الجمعية العراقية/ تورنتو، ١٦ أيار ٢٠١٠، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٢\٣.

http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=index-20100827-1878,

٢- محمد بوعمري، "الانفصال القسري": من الشام والعراق إلى المغرب العربي وأفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٥/٠١/١١،: https://futureuae.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٥\٢\١٢.